حزب العدل

البرنامج الإنتخابي

الدورة البرلمانية ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠

المحتويات

من نحن؟ ٥
رؤيتنا: ٦
برنامجنا للدورة البرلمانية ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠:..... ٦
محاور البرنامج الإنتخابي ٧
المحور الأول) الإصلاح الإداري والهيكلي: ٧
المحور الثاني) المحور الاقتصادي: «الاقتصاد هو الأصل» ٧
ما بعد الإصلاح الشكلي ؟ ٧
تشخيص التحديات – نرى الاقتصاد كما هو، لا كما نُريد ٨
خارطة الحلول: من إعادة البناء إلى التنفيذ ١٠
نهاية إقتصادية وعبور آمن للقطاعات..... ١١
ثالثاً) المحور المجتمعي: ١٣
١- العدالة الاجتماعية: ١٣
تحديث الإطار التشريعي للنقابات المهنية..... ١٤
٢- قطاع التعليم: ١٧
٣- قطاع البحث العلمي: ١٨
٤- قطاع الصحة:..... ١٩
٥- قطاع الإسكان:..... ٢٠
المحور الرابع :المصريون بالخارج التحديات والإصلاحات ٢٣
الأجندة التشريعية..... ٢٩
المقدمة : ٣٠
المحور الأول: الإصلاح الإداري والهيكلي ٣١
أولًا: القوانين القائمة ذات الصلة ٣١
ثانيًا: أوجه القصور..... ٣٢
ثالثًا: التعديلات التشريعية المقترحة..... ٣٢
رابعًا: مشروعات القوانين الجديدة المقترحة ٣٣
خامسًا: الأثر المتوقع ٣٣

المحور الثاني: الإصلاح الاقتصادي..... ٣٤
أولًا: التشريعات القائمة ذات الصلة ٣٤
قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣..... ٣٤
ثانيًا: التعديلات التشريعية المقترحة..... ٣٥
ثالثًا: التشريعات المستحدثة المقترحة ٣٦
رابعًا: الأثر المتوقع للتشريعات المقترحة ٣٧
المحور الثالث : المحور الاجتماعي..... ٣٨
أولا: التشريعات القائمة ذات الصلة ٣٨
ثانيًا: أوجه القصور..... ٣٩
ثالثًا: التعديلات المقترحة..... ٣٩
رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة..... ٤٠
خامسًا: الأثر المتوقع ٤٠
المحور الرابع : المصريين بالخارج ٥٢
أولاً: القوانين القائمة ذات الصلة ٥٢
ثانيًا: التعديلات المقترحة..... ٥٣
ثالثًا: التشريعات المستحدثة المقترحة ٥٣
رابعًا: الأثر المتوقع ٥٤
الخاتمة :..... ٥٥

من نحن؟

حزب العدل هو أول حزب مدني مصري يُنشأ بعد ثورة ٢٥ يناير، أسسته مجموعة من مختلف فئات الشعب المصري تعتز بهويتها المصرية، وتؤمن بقيم الحرية والعدل، وتسعى لإقامة دولة ديمقراطية حديثة، قوية ومؤثرة فى محيطها الإقليمي والدولي.

ويرى حزب العدل نفسه معبراً عن مصالح الطبقة الوسطى في مصر، ويعتبر أنها خير ممثل للقيم والأعراف المصرية الأصيلة، بعمقها الحضاري والتراثي والتاريخي، وتنوعها وانفتاحها وتعايشها مع الأخر، كما يرى أن الاهتمام بالطبقة الوسطى وحمايتها ضمانة رئيسية لسلامة المجتمع ككل، وعاملاً حيوياً فى تنميته وتطويره.

ويتبنى حزب العدل مبادئ الليبرالية الاجتماعية التي تجمع بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية، حيث يسعى الحزب إلى بناء دولة حديثة تحترم الحقوق والحريات وتؤكد على سيادة القانون، وفي الوقت ذاته تضمن العدالة في توزيع الفرص والموارد عبر سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة، بما يحافظ على الطبقة الوسطى، ويدعم الفئات الأكثر احتياجاً، ويحقق التنمية المستدامة لجميع المواطنين.

كما يتبني حزب العدل حاليًا رؤية معرفية أصيلة ومتطورة، لا تقبل الإنغلاق الأيديولوجي، وتدرك متطلبات العصر الحالى وتطوراته المتسارعة التى ألقت بظلالها على الأيدلوجيات والمرجعيات السياسية التقليدية، لتصبح مكوناتها متغيرة وفقاً لتغيرات الزمان والمكان.

كما نؤمن في حزب العدل بأن العمل السياسى فى مصر يجب أن يمارس من خلال قنوات شرعية، تحترم القانون، وتعمل فى إطار الدولة الوطنية.

رؤيتنا:

في حزب العدل نرى ضرورة إقامة دولة ديموقراطية حديثة، قائمة على العدل والحرية والتنمية المستدامة، قوية ورائدة، مشاركة ومضيفة للحضارة الإنسانية، محافظة على البيئة، يكون المواطن فيها حجر الأساس ومحور الاهتمام.

برنامجنا للدورة البرلمانية ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠:

من خلال متابعتنا الدقيقة للإجراءات والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة في مختلف الميادين، لاحظنا أوجه قصور في العديد من المجالات، كما وجدنا تبايناً حاداً في أولويات الإنفاق العام، مما أدى لتراجع الأداء في بعض الملفات الحيوية الأخرى، وبالتبعية أحدثت تلك الممارسات تحميلاً يفوق الإحتمال على كاهل المواطن المصري بمختلف طبقاته الإجتماعية في ملفات عديدة أخرى، ما ساهم في أن تسود حالة كبيرة من الإحباط العام وعدم الرضا على المشهد المجتمعي ككل.

لذا قامت اللجان الفنية المدعومة بالخبراء داخل حزب العدل، بوضع برنامج وتصور شامل ومتكامل لمعالجة أوجه القصور، ولإعادة التوازن بين هذة الملفات، لمحاولة تنفيذه من خلال الهيئة البرلمانية للحزب خلال الفصل التشريعي القادم، من أجل صياغة مستقبل أكثر عدلاً، وتهيئة حياة كريمة تليق بمصر وشعبها العظيم.

محاور البرنامج الإنتخابي

المحور الأول) الإصلاح الإداري والهيكلي:

باديء ذي بدء نود أن نؤكد أننا في حزب العدل نؤمن بأن البداية لأي استراتيجية من استراتيجيات التنمية الحقيقية في مصر، هي إجراء إصلاح إداري وهيكلي لهيكل الدولة بشكل شامل، ولذلك، أعددنا في حزب العدل، مشروع متكامل للإصلاح الإداري والهيكلي يقوم على:

- مستوى تفويض أعلى من الحوكمة المركزية التقليدية.
- إدراك حاجة نظامية لتفعيل منصب إضافي تحت مسمى (نائب رئيس الوزراء) تنصب مهامه الوظيفية التنفيذية فقط على الإصلاح الإداري.
- نهج متسق يتجاوز بمجاله الدستوري الإصلاحات القطاعية إلى صعيد الجهاز التنفيذي للدولة.

المحور الثاني) المحور الاقتصادي: «الاقتصاد هو الأصل»

ما بعد الإصلاح الشكلي ؟

شهدت مصر خلال العقد الأخير موجات متكررة مما يسمى «الإصلاحات» الاقتصادية، والتي ظهرت في العلن باعتبارها خطوات جريئة نحو التحديث، لكنها في جوهرها كانت أقرب إلى الترميم المؤقت لنموذج مشوّه، نموذج إختزل دور الدولة في إدارة المشروعات والمقاولات، لا في صياغة عقد إجتماعي عادل ومستدام.

وبالتالي، أُنهك المواطن المصري بين موجات تضخمية، وتوسّع ضريبي غير عادل، ورفع متسارع للدعم، في ظل غياب آليات حقيقية للمساءلة أو المشاركة في رسم الأولويات الإقتصادية بإعتبارها الأكثر أهمية.

حيث أصبح الإقتصاد الوطني قائماً على ما يُسمى بـ «التمويل من الخارج»، لا على القدرة الإنتاجية الداخلية، وعليه فقد تحول دور الدولة من تمكين المواطن إلى السيطرة على مقدراته.

ومن هنا، ينطلق برنامجنا برؤية بديلة قائمة على:

- اقتصاد يُنتج لا يُستنزف
- دولة تُمكّن لا تتزاحم
- عدالة تُبنى على تعاقد لا على إعالة.

ولأن الاقتصاد هو أصل الأشياء، فإن هذا البرنامج يبدأ من القاعدة الاقتصادية، ثم يتدرج بعد ذلك إلى عرض السياسات القطاعية التفصيلية (الصناعة، التعليم، الصحة، الطاقة، الزراعة... إلخ، فالاقتصاد ليس ملفًا مستقلًا، بل هو القاعدة التأسيسية لأي مشروع وطني متكامل.

تشخيص التحديات – نرى الاقتصاد كما هو، لا كما نُريد

أ. الهشاشة الريعية والتنويع غير الكافي

يعتمد الاقتصاد المصري في الأونة الأخيرة بشكل كبير على مصادر دخل خارجية غير إنتاجية مثل:

- تحويلات العاملين بالخارج.
- رسوم قناة السويس.
- مدخلات قطاع السياحة.
- المساعدات والمنح والقروض.

هذه التدفقات خلقت نموذجًا اقتصادياً ريعياً هشًا، يعتمد على «الموقع» لا على «الإنتاج»، ويبتعد عن مبدأ المحاسبة والمشاركة في خلق الثروة.

ب. محدودية الإيرادات والاختلال الضريبي

تعتبر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من بين الأدنى في المنطقة، وتعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة، مما يُثقل كاهل الطبقات الوسطى والدنيا، في ظل منظومة إعفاءات مشوهة لا تخدم التنافسية ولا العدالة.

ج. بصمة الدولة وتعطيل المنافسة

فعليًا تسيطر الهيئات الاقتصادية السيادية والكيانات خارج الموازنة في الوقت الحالي على الأرض، التمويل، والفرص الإستثمارية، ما يؤدي إلى تآكل حصة القطاع الخاص، وتعطيل بيئة الأعمال، وإنكماش الإستثمار الحقيقي.

د. أمن الطاقة المكلف والهش

تسبب تراجع الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي في إرتفاع كبير في الإعتماد على الاستيراد، وهو ما خلق ولا زال يخلق أعباء مالية ضخمة، نظراً لإرتفاع الفاتورة الإستيرادية، كما يكشف بشكل واضح وصريح ضعف التخطيط طويل الأجل، وتأخر الإستجابة للأزمات.

خارطة الحلول: من إعادة البناء إلى التنفيذ

أ. عودة وحدة الموازنة وإشراك مجلس النواب

- وقف التوسع في الكيانات خارج الموازنة.
- إخضاع كافة الصناديق لرقابة الأداء والعائد الإقتصادي وإعتماد أساس الإستحقاق وليس الأساس النقدي في كل الجهات.
- دمج الكيانات منخفضة الجدوى أو المتكررة في جهاز تنفيذي موحد.

ب. تعزيز الموارد دون كلفة اجتماعية

- إعادة هيكلة منظومة الحوافز الضريبية وربطها بالعائد الفعلي.
- إلغاء الإعفاءات و الامتيازات الضريبية غير المُستحقة.
- إستخدام حصيلة الضرائب العقارية في تمويل دعم نقدي مباشر للفئات المتأثرة.

د. تحفيز أمن الطاقة والإستدامة

- تنويع إستكشاف الغاز وتوسيع التخزين الإستراتيجي.
- دعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة وربطها بالشبكة القومية.

هـ. حوكمة ذكية وتبني الرقمنة

- ربط قواعد البيانات الضريبية والمالية والإنتاجية في منصة واحدة.
- بناء مؤشرات أداء قابلة للقياس لمتابعة تقدم السياسات الإقتصادية.
- حرية تداول المعلومات.
- إتاحة أدوات رقمية للرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات العامة.

نهاية إقتصادية وعبور آمن للقطاعات

وفق هذا النهج، نستطيع إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن فيما يلي:

- الدولة تخطط وتراقب وتُمكّن، لا تُزاحم وتُقاول.
- المواطن يُنتج ويُسائل ويشارك، لا يُهمّش ويُطالَب فقط.
- الإقتصاد يعود ليكون وظيفة إجتماعية، لا نشاطًا محاسبيًا محكومًا بالحسابات الجارية وحدها.

ومن هذه القاعدة، ننتقل إلى تفاصيل البرنامج القطاعي، الذي يبدأ بالعدالة الإجتماعية، ويمر بقطاعات (التعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة)

١- قطاع الصناعة :

يرتكز تصور حزب العدل للنهضة الصناعية على إعادة توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الإندماج الإنتاجي في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، بدلاً من الإعتماد على نماذج تجميعية منخفضة القيمة المضاف، حيث نرى أن غياب سياسة صناعية نشطة قد أدى إلى تشوهات هيكلية مزمنة، أبرزها ضعف الروابط بين القطاعات، وإنفصال التصنيع عن التشغيل، وتآكل المزايا التنافسية للصادرات الصناعية.

ولمعالجة تلك السلبيات، يجب أن نعتمد سياسات صناعية قائمة على المحاور التالية:

- تحليل المزايا النسبية المتغيرة وتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو القطاعات ذات القابلية للنمو التصديري مثل الصناعات الكيماوية، المكونات الإلكترونية، والصناعات الغذائية المعتمدة على الإنتاج المحلي.

- إعادة تصميم الحوافز الاستثمارية وربطها بالأداء الإنتاجي ومعدلات القيمة المضافة، بدلاً من الإمتيازات الضريبية العامة.
- تطوير المناطق الصناعية كبنية تنظيمية متخصصة حسب القطاع وتقديم حزمة خدمات متكاملة فيها تشمل البنية التحتية، الخدمات اللوجستية، والربط مع مراكز الإبتكار والتمويل.
- إصلاح منظومة المشتريات الحكومية والتوريد المحلي لتشجيع التصنيع المحلي وربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة كموردين في سلاسل التوريد.

كما نؤكد على أن تعزيز قدرة الصناعة المصرية على المنافسة لا يتحقق بالشعارات، بل بسياسات موجهة تخلق فرصًا إنتاجية حقيقية وتعيد بناء العمق الصناعي للإقتصاد الوطني.

٢- قطاع الزراعة :

يعاني القطاع الزراعي في مصر من إختلالات هيكلية تعوق مساهمته الفعلية في الناتج والتشغيل، وعلى رأسها:

- **ضعف الإنتاجية للفدان.**
- **غياب الحوافز المرتبطة بالسوق.**
- **هشاشة سلاسل القيمة من الحقل إلى السوق.**

وعلى هذا الأساس، تنطلق رؤيتنا من ضرورة إرساء سياسة زراعية إنتاجية موجهة للسوق تعتمد على إصلاح الحوافز وتكامل البنية التحتية والخدمات اللوجستية.

وفي ضوء ما سبق فإننا نقترح برنامجًا متكاملًا للنهوض بالقطاع الزراعي يرتكز على المحاور التالية:

- **إعادة هيكلة منظومة الحوافز بتحويل الدعم من مدخلات الإنتاج إلى دعم مباشر مشروط بالإنتاج القابل للتسويق أو الإدماج في سلاسل التصنيع الزراعي.**
- **ربط الزراعة بالتصنيع الغذائي والتخزين والتسويق من خلال تطوير عقود الزراعة التعاقدية، إنشاء بورصات سلعية محلية، وتحفيز الإستثمار في سلاسل الإمداد المبرد والتجفيف والتعبئة.**
- **تحسين إستخدام الموارد المائية عبر التوسع في الزراعة الذكية وذات الاستهلاك الكفء للمياه، بما يتماشى مع ضغوط الندرة المتزايدة.**
- **بناء نظم معلومات زراعية تدعم إتخاذ القرار على مستوى المزارع والأسواق، وتربط بين التخطيط الزراعي والسياسة التجارية للبلاد.**

وهنا نُشدد على أننا يجب أن نسعى لإعادة تعريف وظيفة الزراعة من قطاع رعوي منخفض الإنتاجية إلى قطاع إقتصادي مساهم في الأمن الغذائي، القيمة المضافة، والتشغيل الريفي.

ثالثاً) المحور المجتمعي:

١- العدالة الاجتماعية:

في حزب العدل نؤمن بحق الدولة - متمثلة في السلطة التنفيذية - فى التدخل لخلق فرص متساوية للمنافسة الإقتصادية العادلة، وضمان حماية الطبقات الأقل انتفاعًا من الحرية الإقتصادية، عبر توفير أو ضمان إتاحة السلع والخدمات العامة للجميع دون تمييز، ومكافحة الإحتكار، ووضع حد أدنى للأجور، واعتماد نظم الدخل الأساسي الشامل والتأمين الصحي الشامل والضرائب التصاعدية،

بالتوازي مع الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وتنمية قدراتها وتهيئتها لسوق العمل.

هذا بالتوازي مع العمل على إصلاح منظومة الدعم في مصر، عبر التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي في خلال ٣ سنوات، مما يساهم في القضاء على هدر الموارد، ويؤدي إلى ضمان وصول الدعم لمستحقيه، على أن يتم ذلك في إطار خطة قومية مُحكمة مع ربط مقابل الدعم النقدي بمعدلات التضخم السنوية، والعمل على تأسيس (مجلس أعلى للدعم) ليكون الجهة المشرفة على عملية التحول ومراعاة جودة وعدالة التنفيذ.

كما نؤمن في حزب العدل بأهمية دور المرأة في المجتمع، وأن المرأة ليست فقط نصف المجتمع ولكنها هي المسئولة عن رعاية وتربية وتنشئة النصف الآخر، وأن المرأة المصرية كانت صانعة تأثير وشريك للرجل في صياغة الماضي والحاضر والمستقبل، لذلك نعمل على الإهتمام بالمرأة المصرية ومشكلاتها، لاسيما الاجتماعية منها، وحمايتها والعمل على دعمها والقضاء على كافة أشكال التمييز السلبي ضدها، كما نعمل على دعم وتأهيل المرأة المصرية لتكون عضو عامل ومشارك في الحياة الحزبية والسياسية والنيابية، كما نعمل على تعديل وتفعيل التشريعات المكافحة لكافة صور العنف ضد المرأة، أيضًا أستحداث قسائم حضانات قابلة للصرف؛ نقل آمن؛ عمل مرن في التعيين الحكومي، بجانب حصة ١٠ ٪ من المشتريات الحكومية لمشروعات تقودها نساء؛ وتفضيل نقاطي في التعاقدات.

تحديث الإطار التشريعي للنقابات المهنية

حيث يولي الحزب اهتمامًا خاصًا بدور النقابات المهنية (المهندسين، المحامين، التجاريين، الأطباء وغيرها) كأحد أعمدة العدالة الاجتماعية والتمثيل المؤسسي للمهنيين. وتشير التجربة إلى أن التشريعات المنظمة لهذه الكيانات قد تجاوزها الزمن، مما أدى إلى جمود إداري، وتراجع مالي، وانكماش دورها في خدمة أعضائها والمجتمع، وتبرز نقابة التجاريين كنموذج صارخ لحالة الجمود، إذ لم تشهد أي انتخابات منذ ما يقرب من ستة وثلاثين عامًا، الأمر الذي جعلها شبه مشلولة،

وأضعف قدرتها على خدمة أعضائها وصندوق معاشاتهم. إن معالجة هذه الحالة تمثل اختبارًا عمليًا لقدرة التشريعات الجديدة على إعادة ضخ الحياة في النقابات المهنية، وتحويلها إلى كيانات ديمقراطية فعالة لا مجرد هياكل جامدة.

ومن ثم، يلتزم الحزب بدفع أجندة تشريعية متكاملة تستهدف:

- إصدار تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة للنقابات بما يضمن انتخابات دورية حرة وشفافة تحت إشراف قضائي.
- تعزيز آليات الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد والأصول وصناديق المعاشات، وضمان حق الأعضاء في الاطلاع والمساءلة.
- تنويع مصادر التمويل من خلال رسوم مهنية عادلة وآليات مبتكرة تدعم الاستدامة المالية للنقابات.
- توسيع الدور الخدمي والمهني عبر برامج تدريب وتأهيل مستمر، وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية والمهنية للأعضاء.

بهذا يسعى الحزب إلى إعادة تفعيل النقابات ككيانات ديمقراطية فاعلة، تساهم في الارتقاء بالمهنة، وصيانة الحقوق، ودعم الاستقرار الاجتماعي.

أيضًا العمل على التزام أجهزة الدولة المعنية برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل دمجهم الكامل في المجتمع، من خلال ما يلي:

- زيادة نسبة تعيين ذوي الإعاقة، في المصالح الحكومية والشركات والمؤسسات (التي لا يقل عدد العاملين بها عن ١٠٠ فرد) إلى ١٠٪ بدلا من ٥٪ على الأقل، (وهى نسبتهم الحالية من إجمالي عدد السكان)، على أن يعاد النظر في النسبة كل ١٠ سنوات وفقا لنسبتهم في التعداد السكاني الأحدث.

- تخصيص برامج تدريبية متقدمة مجانية لتدريبهم على الحرف والمهن التي تتناسب مع كل إعاقه على حدا.

- وضع برامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، مع وضع برامج إقراض مناسبة.

- تعديل الكود المصري للبناء، لتصبح كل مرافق المباني مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة بنفس مناسبتها لباقي المواطنين، وكذلك تعديل كل الأرصفة ووسائل المواصلات العامة لتؤدي نفس الغرض.

- زيادة المعاشات السنوية بما يتوافق مع معدلات التضخم.

- إنشاء الصندوق الإستثماري للتأمينات والمعاشات، مع تحديد موارده وصلاحياته وهيكله الإداري وضوابط استثماره.

- العمل على اختصار شرائح استهلاك الكهرباء لثلاث شرائح فقط، مع دمج الشرائح الثلاثة الأولى من استهلاك الكهرباء للمنازل، ليتم احتساب الاستهلاك فيها بأسعار الشريحة الأولى الحالية، والعمل على إطلاق برامج تحفيز وتمويل طويلة الأمد، لتشجيع المواطنين على تركيب ألواح الطاقة الشمسية، مع تشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذا القطاع خاصة في مرحلة التصنيع.

- إعادة النظر في المواد الجدلية الموجودة بقانون الأحوال الشخصية، بما يتماشى مع المصلحة الفضلى للطفل والأسرة بشكل عام.

هذا بجانب العمل على أداء أجهزة الدولة لدورها بشكل واضح وفعال في إتاحة الفرص المتساوية للجميع في الحصول على:

- تعليم عالي الجودة وتدريب مناسب.
- رعاية صحية أساسية.
- سكن لائق.
- فرص عمل مناسبة بأجر مناسب.
- خدمات اجتماعية ورياضية وثقافية مناسبة.

٢- قطاع التعليم:

نؤمن في حزب العدل بأن لكل مواطن الحق الكامل في تعليم أساسي مجاني عالي الجودة، يساهم في بناء وجدانه ومهاراته ومعرفته، ويمكنه من إيجاد عمل عادل ولائق، يوفر له ولأسرته في المستقبل حياة كريمة آدمية لائقة.

لذلك يجب العمل على مضاعفة الميزانية السنوية للتعليم الأساسي لتصل للنسب التي أقرها الدستور من الناتج القومى بواقع (٤٪ للتعليم الأساسي، و٢٪ للتعليم الجامعي)، وتقليل كثافة الفصول إلى حد أقصى ٣٠ طالب في الفصل خلال ٥ سنوات، مع تحويل النظام الدراسي بجميع المدارس إلى نظام اليوم الكامل، وبلا أدنى شك فأننا على دراية تامة بأن أحد أهم العوائق الأصيلة في الوصول إلى تلك النسب والمعدلات هي أعباء الديون التي تعاني منها الخزانة العامة للدولة، ولكننا نرى أنه من الممكن أن نسعى في الوصول إلى تلك الأرقام بشكل مرحلي تدريجي بالتوازي مع الأعباء المالية والديون السالف ذكرها .

بجانب تعديل المناهج الدراسية وطرق التدريس، بهدف تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة لوظائف المستقبل، والتأقلم بوتيرة أسرع مع التغيرات التكنولوجية واحتياجات سوق العمل.

ذلك بالتوازي مع الإهتمام بالتعليم الفني وربطه بمتطلبات سوق العمل عبر تعزيز الشراكات بين وزارة التعليم والمصانع والشركات المستهدفة للتشغيل بعد التخرج.

أيضًا زيادة رواتب العاملين بقطاع التعليم بنسبة ٥٠٪، مع تجريم الدروس الخصوصية «للعاملين بالوزارة»، وإغلاق مراكزها بقوة القانون، مع توفير بدائل مدرسية للمراجعات، وللتدريب على الامتحانات.

٣- قطاع البحث العلمي:

في حزب العدل نؤمن بأن البحث العلمي هو قاطرة التنمية والمكون الأساسي لحل مشاكل البيئة والمجتمع، ولهذا فأن هدفنا مجتمع علمي منضبط يقظ ومترابط يسعى لوضع مصر ضمن أقوى عشرين دولة على مستوى العالم، وتجهيز مواطن مصري مبدع ومبتكر يعي أهمية العلم ودوره وعمق تأثيره، ولهذا نستهدف الأتي:

- العمل على زيادة مخصصات البحث العلمي في الموازنة العامة للدولة للنسب التي أقرها الدستور من الناتج القومى بواقع (١٪ للبحث العلمي)، وسن القوانين والتشريعات اللازمة والأطر الحاكمة للعمل المؤسسي في مجالات البحث العلمي.
- الالتزام بالأمانة العلمية وحماية حقوق الملكية الفكرية والمساواة الكاملة والعمل ضمن القواعد العامة والأصول الثابتة المتفق والمتعارف عليها دولياً، ومراعاة البعد البيئي والإنساني لأية أنشطة بحثية.
- زيادة مشاركة المجتمع بكافة قطاعاته وخاصة الشباب في منظومة البحث العلم، وتعظيم قدرة الفرد على الإبداع والابتكار، وتشجيع القطاع الخاص

على الاستثمار في مجالات البحث العلمي عن طريق تقديم حوافز مالية مثل تخفيض الضرائب، مع وضع قضايا الطاقة والأمن الغذائي والأمن المائي كأولويات للعمل.

٤- قطاع الصحة:

في حزب العدل نؤمن أن لكل مواطن مصري الحق في الحصول على الخدمة الطبية عالية الجودة والتي تحافظ على سلامة حياته وصحته وتمكنه من العمل والتمتع بحياة كريمة، وأن صحة المواطن المصري من أهم بل أهم مقومات الأمن القومي المصري، بجانب أنها إحدى أهم الأولويات لأي حكومة، وأن المواطن المصري السليم ذهنياً ونفسياً وبدنياً هو حجر الأساس في تحقيق التنمية والاستقرار، ولذلك نسعى إلى تحقيق الأتي :

- زيادة ميزانية الإنفاق على الصحة لتصل للمقررات السنوية التي أقرها الدستور (٣٪ من الناتج المحلي)، وعدم احتساب ميزانيات مواجهة الكوارث والأوبئة من ضمن الميزانية السنوية.

- مد مظلة التأمين الصحي الشامل الجديدة لتشمل جميع المواطنين، وذويهم من غير المصريين، وإعادة النظر في تعديل مظلة المشروع من كونه جغرافي (جدول محافظات) لكونه قطاعي بحيث يشعر المواطن في كل مصر بأفق جدوى المشروع.

- التوسع في بناء وتحديث المستشفيات، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص والتعاونيات في القطاع الطبي، مع تشديد الرقابة عليها، خاصة في الأماكن النائية، وذلك للقضاء على الاحتكار في ملكية المستشفيات والمعامل الخاصة، الذي بدأت تظهر مخاطره في الفترة الأخيرة، ولتوفير تنافسية سعرية يستفيد منها المواطن المصري.

- زيادة رواتب العاملين بالقطاع الصحي، ورفع بدل العدوى لقيمة لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٣٠٠٠ جنيه وفقا لخطورة التخصص، وطبيعة الاحتكاك بالمرضى.

- العمل على إضافة مرضى الأمراض المزمنة، ومرضى السرطان «حتى يتم شفائهم»، داخل مظلة الفئات المعفاة من الضرائب، على أن يتم منحهم بطاقة خاصة تتيح لحاملها التنقل بالمواصلات العامة بإعفاء كامل، وتسهيل الخدمات الحكومية لحاملي تلك البطاقة وتخفيض مقابلها أسوة بالمزايا التي يتمتع بها المواطن من ذوي الإعاقة.

- الاهتمام بالتصنيع الدوائي، وإطلاق حوافر للاستثمار في مجالات المستلزمات الدوائية والمواد الخام ومستهلكات المستشفيات والمعامل والأجهزة التعويضية ومستلزمات العمليات وعيادات الأسنان وغيرها، والتي تضاعفت أسعارها بعد ارتفاع أسعار الدولار.

- العمل على زيادة الضرائب على التبغ والصناعات المضرة بالبيئة، على أن تخصص هذه الزيادة مباشرة لدعم وتطوير القطاع الصحي الحكومي.

٥- قطاع الإسكان:

في حزب العدل نسعى للعمل على حل مشكلات الإسكان في مصر من خلال برامج واقعية تُمكن المواطن المصري من الحصول على حقه في سكن آدمي لائق ومناسب، بجدودة عالية وسعر مناسب.

بجانب العمل على توسعة رقعة التعمير لتشمل مساحات أكبر من أرض مصر، بهدف الحد من التكدس الحالي في الوادي والدلتا، عبر خطط تنموية فاعلة وجادة لتسكين المدن الجديدة وتحويلها إلى مجتمعات متكاملة.

أيضًا الإهتمام بالمدن والقرى في الأقاليم وخاصةً في الصعيد والعمل على تطويرها وتحديثها ورفع كفاءة بنيتها التحتية.

كما يجب مراعاة أن تكون أية مجتمعات عمرانية جديدة مدروسة على أسس وأبعاد اجتماعية في المقام الأول، وأن تكون متكاملة مستقلة بخدماتها ومرافقها وأن يكون لها مردود إيجابي إنتاجي أو إستراتيجي يعود بالنفع على الوطن.

بجانب ضرورة العمل على الانتهاء من حصر العقارات الآيلة للسقوط في كافة المحافظات، ووضع وتنفيذ خطط لنقل سكانها لبدائل آمنة للحفاظ على حياة المواطنين وعدم التهاون في كل ما يعرضها للخطر.

أيضًا العمل على تبسيط منظومة التمويل العقاري وتخفيض الفائدة على القروض بهدف تلبية متطلبات الطبقة الوسطى.

هذا بجانب العمل على إعادة النظر في تسعير المشروعات التي تقدمها وزارة الإسكان، نظرا لعدم تلبيتها لإحتياجات الفئات المستهدفة لها وخاصة الطبقة المتوسطة، وهو ما أتضح من قلة الإقبال عليها، وبالتالي هناك ضرورة للعمل على:

- تخفيض قيمة الوحدة السكنية، وعدم إحتساب قيمة الأرض والتي تصل لـ (٢٥٪ من قيمة العقار).
- إلغاء مقدم الـ ٢٥٪ من قيمة الوحدة، وزيادة مدة التقسيط لتصل إلى ٤٠ عاما.
- إعطاء الأولوية أولوية لسكان المحافظات التي ليس لها ظهير صحراوى، وإقرار مبدأ البدل وفقاً للقيمة السوقية لسعر المتر للوحدات السكنية في

المشروعات الجديدة والوحدات المستبدلة.

- ألا يقل صافي مساحة الوحدة السكنية عن ٨٠ متر، ضماناً لحد أدني من جودة الحياة داخلها ولتحقيق السكن الآدمي اللائق للمواطن المصري.

٦- قطاع الثقافة والفنون:

مما لا شك فيه أنه وعلى مر العصور المختلفة كانت مصر من أوائل الدول المُصدرة والرائدة في مجالات الفكر والثقافة والفنون، وهو ما أكسبها قوة ناعمة سادت من خلالها محيطها عبر التاريخ، وساهم ذلك في رفع شأن مصر في مخيلة شعوب العالم.

بمختلف ثقافتهم وهوياتهم، ومن هذا المنطلق فأننا نسعى إلى الأتي:

- العمل على تشجيع الإبداع والابتكار في كل المجالات الفكرية والفنية والثقافية، وتعديلات التشريعات التي تقوض الفن والإبداع.

- حماية الملكية الفكرية المصرية، وسن القوانين واستحداث الآليات التي تحميها بالداخل، وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات التي تحافظ عليها في الخارج، ويشمل ذلك تصميمات الأثار المصرية الشهيرة في الحقب التاريخية المختلفة.

- الحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي، والقيم الجمالية وتنميتها.

المحور الرابع :المصريون بالخارج التحديات والإصلاحات

في حزب العدل نرى ونؤمن أن المصريين بالخارج يمثلون أحد أهم ركائز القوة الوطنية، فهم ليسوا فقط مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة عبر تحويلاتهم السنوية، بل أيضًا طاقة بشرية وإبداعية تمتلك خبرات تراكمية في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية، إنهم جسر ممتد يربط الدولة المصرية بالعالم، وقوة ناعمة تعكس صورتها الحضارية وتدعم مصالحها الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الحزب أن دمج المصريين بالخارج في المشروع الوطني هو ضرورة إستراتيجية مُلحة للغاية، تستوجب سياسات شاملة تضمن مشاركتهم الاقتصادية والسياسية، وتعزز ارتباط الأجيال الجديدة بهويتهم المصرية، وتكفل الحماية الكاملة لحقوقهم في الدول المضيفة.

ومن هذا المنطلق فقد إتضح لنا أن المصريون بالخارج يواجهون مجموعة من التحديات التي تعيق دورهم الطبيعي كامتداد وطني فاعل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التحدي الاقتصادي:** وذلك من خلال غياب قنوات استثمارية آمنة وشفافة تمكنهم من توجيه مدخراتهم وتحويلاتهم إلى مشروعات إنتاجية تخدم التنمية الوطنية، بجانب صعوبة الحصول على قروض أو تسهيلات للمصريين بالخارج الراغبين في إقامة مشروعات داخل مصر.

- **التحدي الخدمي والإداري:** وذلك من خلال تعقيد الإجراءات القنصلية وضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الخدمات القنصلية بشكل مبالغ فيه مقارنة بأسعار نفس الخدمات داخل مصر، بل وأحيانًا مقارنة بما تقدمه دول عربية أخرى لمواطنيها بالخارج، مما يخلق شعورًا بالتمييز ويزيد الأعباء المالية على المصريين، بالإضافة إلى ذلك يواجه

العاملون المصريون بالخارج من الموظفين الحاصلين على أجازات بدون مرتب تحديًا يتمثل في ارتفاع قيمة الاشتراكات التأمينية التي باتت شرطًا لتجديد الإجازة، بعد القرارات الأخيرة لمجلس الوزراء التي رفعت هذه القيم إلى مستويات تفوق قدرة الكثيرين، وهو ما يهدد استمرارية ارتباطهم القانوني بنظام الحماية الاجتماعية في مصر.

وفي سياق متصل، رغم أن مبادرات الدولة مثل مبادرة سيارة المصريين بالخارج ومبادرات الإسكان قد انطلقت بهدف تلبية احتياجات المصريين بالخارج وتعزيز ارتباطهم بالوطن، إلا أن التطبيق العملي كشف عن جملة من التحديات والمعوقات، فما زالت مبادرة السيارات تعاني من مشكلات لم تُحل، بدءًا من تعقيد الإجراءات مرورًا بعدم وضوح الجداول الزمنية للاستلام وحتى غياب المرونة في التنفيذ.

أما مبادرات الإسكان، فارتبطت على الدوام بمشكلات التأخير في التسليم، وصعوبات التحويلات المالية، وعدم استقرار النظام الإلكتروني المخصص لتأكيد الحجز والسداد، الأمر الذي أضعف ثقة شريحة واسعة من المصريين بالخارج في جدوى هذه البرامج.

- **التحدي السياسي:** ويتمثل ذلك الأمر في محدودية مشاركتهم في الحياة السياسية والاكتفاء بدور التصويت، في ظل غياب آليات فعالة لتمثيلهم في صنع القرار الوطني، بالإضافة إلى شعور قطاع واسع منهم بالعزلة عن النقاشات الوطنية وصنع القرار.

- **التحدي الثقافي والتعليمي:** ويتضح ذلك الأمر في ضعف الدعم الموجه للحفاظ على الهوية الوطنية واللغة العربية بين أبناء الجيلين الثاني والثالث، مما يعرضهم لخطر الاغتراب الثقافي والفكري.

- **التحدي الاجتماعي والقانوني:** حيث تتعرض بعض العمالة المصرية بالخارج للاستغلال وضعف الحماية القانونية والآليات السريعة للتدخل في الأزمات الفردية والجماعية.

المصريون بالخارج من التحديات إلى خطة برنامج.

- اندماج سياسي عبر دوائر وتمثيل مباشر.
- تمكين اقتصادي عبر الاستثمار.
- حماية اجتماعية وقانونية.
- إصلاح إداري عبر الرقمنة والحوكمة.
- تعزيز الهوية الثقافية والتعليمية للأجيال الجديدة.

حلول وإصلاحات

١. التحدي الاقتصادي:

- إنشاء صندوق استثماري وطني للمصريين بالخارج يدار وفق معايير الحوكمة والشفافية.
- طرح أدوات استثمارية جديدة (سندات، شهادات دولارية، حصص في مشروعات إنتاجية) بعوائد مجزية ومضمونة.
- ربط استثماراتهم بمحاور الحزب في الطاقة المتجددة، الزراعة، والصناعة لضمان عائد مستقر وتنمية مستدامة.

٢. التحدي الخدمي والإداري:

- رقمنة كافة الخدمات القنصلية (استخراج أوراق، تجديد جوازات، توثيق) وربطها بمنصة حكومية موحدة.
- إعادة النظر في تسعير الخدمات القنصلية بما يضمن العدالة، ويراعي الظروف الاقتصادية للمغتربين.
- دمج ملف المصريين بالخارج في جهاز تنفيذي موحد يتبع نائب رئيس الوزراء للإصلاح الإداري.
- استحداث مكاتب «خدمات المصريين بالخارج» داخل المحافظات لخدمة أسرهم وربطهم بالخدمات المتاحة.
- تبني إصلاحات متكاملة تقوم على إعادة هيكلة منظومة السداد التأميني عبر تطبيق نظام شرائح يراعي مستوى الدخل والدولة المضيفة، وتوفير آليات سداد مرنة (فصلية أو نصف سنوية) مع تخفيف أو إلغاء الغرامات المرهقة، إلى جانب منح إعفاءات أو تخفيضات خاصة للفئات محدودة الدخل، وإنشاء صندوق دعم تأميني يسهم في تغطية جزء من التكاليف للفئات الأكثر تضررًا، فضلاً عن ربط خدمات التأمين الاجتماعي بالخدمات القنصلية بما يضمن سهولة إنجاز المعاملات ويحافظ على استمرارية حقوق العاملين وأسرهم داخل الوطن.

كما يرى حزب العدل أن معالجة التحديات المرتبطة بمبادرات الدولة للمصريين بالخارج، وعلى رأسها مبادرة السيارات ومشروعات الإسكان، **تقتضي تبني إصلاحات جذرية تقوم على:**

- ✓ إعادة هيكلة المنصات الرقمية لضمان استقرارها وتبسيط إجراءات التسجيل والدفع، مع توفير دعم فني مباشر وسريع لحل المشكلات التقنية
- ✓ فرض معايير شفافية ورقابة مستقلة على عملية التسليم، وربطها بجدول زمني مُعلن يلتزم به الجهاز التنفيذي.
- ✓ وفيما يتعلق بمشروعات الإسكان، يقترح الحزب اعتماد آلية ضمان مالي تضمن تسليم الوحدات في المواعيد المقررة، أو تعويض المستفيدين في حالة التأخير.
- ✓ أما في ملف السيارات، فيؤكد الحزب ضرورة مراجعة القرارات المنظمة للمبادرة، لتقليل التكلفة النهائية على المصريين بالخارج، وتبسيط إجراءات الاستيراد، وضمان سرعة الإفراج الجمركي، وفق قواعد واضحة وعادلة. ويعتبر الحزب أن نجاح هذه المبادرات مرهون بتحويلها إلى عقود ملزمة وشفافة بين الدولة والمواطن، لا مجرد وعود أو إجراءات تجريبية.

٣. التحدي السياسي:

- تخصيص دوائر انتخابية للمصريين بالخارج بما يضمن تمثيلهم الحقيقي في البرلمان.
- تفعيل التصويت الإلكتروني والبريدي لتوسيع مشاركتهم.
- إنشاء مجالس استشارية للمصريين بالخارج مرتبطة بالبرلمان والحكومة لربطهم بصنع القرار.

٤. التحدي الثقافي والتعليمي:

- دعم المدارس المصرية بالخارج وربطها بالمناهج الوطنية.
- تنظيم برامج صيفية ومعسكرات سنوية في مصر لأبناء المصريين بالخارج لتعزيز الانتماء.
- إنشاء منصات رقمية تقدم محتوى ثقافي وتعليمي موجه للجاليات المصرية.

٥. التحدي الاجتماعي والقانوني:

- إدراج وحدات دعم قانوني داخل كل سفارة وقنصلية مصرية.
- توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة لضمان حقوق العمالة المصرية.
- إنشاء صندوق تكافلي لدعم أسر المصريين بالخارج في حالات الطوارئ والأزمات.

حزب العدل

الأجندة التشريعية

الدورة البرلمانية ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠

المقدمة :

تأتي هذه الأجندة التشريعية في إطار البرنامج الانتخابي لحزب العدل، إيمانًا بأن النهضة الشاملة للدولة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر منظومة تشريعية حديثة تواكب احتياجات المجتمع وتلبي تطلعات المواطن وتستجيب لمتغيرات العصر. فالقوانين هي الأداة الأساسية التي تُنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي الوسيلة التي تضمن العدالة والمساءلة والشفافية، وتفتح المجال أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد حرصت الأجندة على أن تشمل مختلف المحاور التي وردت ببرنامج الحزب، بدءًا من الإصلاح الإداري والهيكلي، مرورًا بالمحور الاقتصادي الذي يضم الصناعة والزراعة باعتبارهما الركيزة الأساسية للتنمية، وصولًا إلى المحور المجتمعي الذي يتناول قضايا العدالة الاجتماعية والمرأة والتعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان والفنون والثقافة.

إن هذه الأجندة لا تقتصر على حصر التشريعات القائمة أو التعديلات المقترحة فحسب، بل تسعى أيضًا إلى استحداث تشريعات جديدة تتماشى مع التحديات الراهنة وتضع حلولًا عملية لمشكلات مزمنة، بما يضمن تحقيق رؤية حزب العدل في بناء دولة قوية، عادلة، منتجة، ومزدهرة.

وفيما يلي نبذة عن التشريعات القائمة ذات الصلة والتماس ببرنامج الحزب الإنتخابي وفلسفة التعديلات التي من الممكن أن يتم إدخالها عليها وفق مستحدثات الأمور أثناء الفصل التشريعي وأدوار إنعقاده المختلفة، بجانب بعض المقترحات التشريعية التي من الممكن صياغتها على شكل مشروعات قوانين وتعديلات تشريعية مستحدثة والأثار التطبيقية المتوقعة لكل منها.

المحور الأول: الإصلاح الإداري والهيكلي

الإصلاح الإداري والهيكلي هو الركيزة الأولى التي يستند إليها برنامج حزب العدل في دورته البرلمانية (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠)، إذ نرى في الحزب أن أي نجاح في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية لن يتحقق ما لم يكن الجهاز الإداري للدولة قادرًا على التنفيذ بكفاءة وشفافية.

ويستند الحزب في رؤيته إلى أن الجهاز الإداري المصري – رغم ضخامته – يعاني من المركزية الشديدة والبيروقراطية وتضخم الهياكل وتداخل الصلاحيات وضعف نظم التقييم والمساءلة، وهو ما يستلزم حزمة من التدخلات التشريعية المنظمة.

أولًا: القوانين القائمة ذات الصلة

قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦: يمثل الإطار التشريعي الأساسي المنظم لشؤون العاملين بالدولة، لكنه يفتقر إلى آليات قوية لربط الأجر والأداء، كما لا يضع برامج إلزامية للتدريب وإعادة الهيكلة.

قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩: ما زال قائمًا دون تطوير جوهري، ويعكس مركزية مفرطة تعطل تحقيق اللامركزية الحقيقية التي نص عليها الدستور.

قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤: ينظم عمل الجهاز، لكنه يقصر دوره على الإجراءات التقليدية بدل أن يكون ذراعًا تطويريًا.

قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨: يعطي للجهاز دور رقابي، لكنه يفتقر إلى آليات علنية للرقابة المجتمعية.

قانون مجلس الوزراء رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤: والذي ينظم عمل الحكومة وينص على المسميات الوظيفية لرئيس الوزراء والوزراء

قانون كادر المعلمين والأطباء

ثانيًا: أوجه القصور

- ضعف العلاقة بين الأداء الوظيفي والامتيازات الوظيفية.
- غياب مبدأ الشفافية وعدم وجود قانون شامل لحرية تداول المعلومات.
- استمرار التضخم الوظيفي دون إعادة توزيع العمالة أو إعادة تأهيلها.
- عدم تفعيل اللامركزية المنصوص عليها دستوريًا.
- قصور دور الأجهزة الرقابية في الإفصاح العام.

ثالثًا: التعديلات التشريعية المقترحة

تعديل قانون الخدمة المدنية لربط الترقيات والحوافز بمؤشرات أداء قابلة للقياس، وإدخال نظام تقييم نصف سنوي، وتوسيع برامج التدريب الإلزامي.

تعديل قانون الإدارة المحلية بما يسمح بانتخاب بعض القيادات المحلية، ومنح سلطات أوسع للمحافظين في إدارة الموارد، وتخصيص نسبة ثابتة من الإيرادات المحلية للإنفاق المباشر دون العودة للوزارات المركزية.

تعديل قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ليتحول إلى جهاز تطويري يتابع إعادة الهيكلة ويضع خططًا زمنية واضحة.

تعديل قانون الجهاز المركزي للمحاسبات بما يُلزم بنشر ملخص تقاريره للرأي العام، وتوكيد استقلاليته عن السلطة التنفيذية.

تعديل قانون مجلس الوزراء لاستحداث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الإصلاح الإداري والحوكمة.

رابعًا: مشروعات القوانين الجديدة المقترحة

قانون الإصلاح الإداري والحوكمة: وتكون فلسفته هو وضع إطار شامل لإعادة هيكلة الجهاز الإداري، يتضمن إنشاء هيئة وطنية للحوكمة والشفافية تابعة لمجلس الوزراء لمتابعة الأداء وضمان التحول الرقمي.

قانون الحق في الحصول على المعلومات: وتكون فلسفته هي إلزام كافة الجهات الحكومية بالإفصاح الدوري عن بياناتها المالية والإدارية، مع فرض عقوبات على الامتناع أو تعطيل الإفصاح.

قانون رقمنة الخدمات الحكومية: وتكون فلسفته وضع خطة إلزامية وجداول زمنية للتحول الرقمي الكامل للخدمات مع ربطها بهيئة الرقمنة الحكومية.

خامسًا: الأثر المتوقع

- تقليص البيروقراطية وتحسين كفاءة الخدمة الحكومية.
- تعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
- تفعيل اللامركزية بما يسرع الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- رفع مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق التكامل بين الإصلاح الإداري والتحول الرقمي.

المحور الثاني: الإصلاح الاقتصادي

يولي حزب العدل أهمية قصوى للقطاع الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية لبناء الدولة الحديثة، ويرى أن أي إصلاح سياسي أو اجتماعي لن يحقق نتائجه المرجوة ما لم يستند إلى قاعدة اقتصادية قوية. ومن هنا يضع الحزب الصناعة والزراعة في قلب برنامجه، إيمانًا بأن الصناعة هي قاطرة التنمية التي تخلق الوظائف وتزيد من الناتج المحلي وتفتح أسواقًا جديدة للصادرات، في حين أن الزراعة تمثل شريان الأمن الغذائي وضمانة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إن تعزيز هذين القطاعين من خلال تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية سيؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو تنمية شاملة ومستدامة.

أولًا: التشريعات القائمة ذات الصلة

قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣.

قانون التنمية الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧: يضع الإطار العام لمنح التراخيص الصناعية، لكنه يحتاج لتطوير في جانب سرعة الإجراءات وتقليل البيروقراطية.

قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧: يمنح حوافز للمستثمرين، إلا أن تطبيقه العملي ما زال يواجه معوقات تتعلق بالأراضي الصناعية وتخصيصها.

قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠: يشجع على دعم المشروعات الناشئة والصغيرة، ولكنه يحتاج لمزيد من التفعيل في الربط مع سلاسل القيمة الصناعية.

قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته: الإطار التشريعي الأقدم، لكنه

غير كافٍ لمواكبة الثورة التكنولوجية الزراعية الحديثة.

قانون الموارد المائية والري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١: يهدف إلى تنظيم استخدام المياه، لكن يتطلب أدوات تنفيذية أكثر صرامة مع الزراعة كثيفة الاستهلاك للمياه.

قانون التعاونيات الزراعية والإسكانية والإستهلاكية

قوانين حماية الأراضي الزراعية: رغم وجودها، إلا أن التعدي على الأراضي ما زال مستمرًا، مما يتطلب آليات تنفيذ أقوى.

ثانيًا: التعديلات التشريعية المقترحة

- تعديل قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، اقتصر واستحداث مادة بالقانون تهدف إلى تطوير نظام المتابعة المالية والاقتصادية من خلال إعداد تقرير لاستدامة الدين، ما يتيح وضع خطة لسداد تلك الديون ومتابعتها ومتابعة مصادرها وحجمها وحصرها وكيفية السداد بشكل أفضل، مضافًا إليه ديون الهيئات العامة والصناديق ذات الميزانيات المستقلة .
- تعديل قانون التنمية الصناعية لتبسيط إجراءات التراخيص وربطها بالتحول الرقمي، مع إلغاء الازدواجية بين الجهات المختلفة.
- تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار لمنح حوافز إضافية للصناعات المرتبطة بالتصدير والصناعات كثيفة العمالة.
- إدخال تعديلات ضريبية لخلق نظام ضريبي تفضيلي للصناعات المحلية التي تستخدم مكونًا محليًا مرتفعًا.
- إضافة مواد تنص على تشجيع التصنيع الأخضر والتحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات.

في قطاع الزراعة

- تعديل قانون الزراعة بما يسمح باستخدام تقنيات الزراعة الرقمية والذكاء الاصطناعي في التخطيط الزراعي.
- تعديل قانون التعاونيات الزراعية لتوسيع دورها في التصدير المباشر وجمع المحاصيل وتخزينها.
- تطوير قوانين حماية الأراضي الزراعية لتشديد العقوبات على التعديات وربطها بإجراءات رادعة.
- تعديل قانون الموارد المائية بما يعزز إلزامية استخدام نظم الري الحديث وتقديم حوافز للمزارعين الملتزمين.

ثالثًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

في قطاع الصناعة

قانون للصناعات الاستراتيجية: يحدد الصناعات ذات الأولوية للأمن القومي (الدواء، الإلكترونيات، الصناعات الهندسية المتقدمة، الصناعات الخضراء) ويوفر لها حوافز خاصة.

قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص : ينظم آليات استقطاب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات التصنيع ونقل التكنولوجيا، مع ضمانات متوازنة للطرفين.

قانون المجمعات الصناعية المتخصصة: لإنشاء مناطق صناعية متخصصة (دوائية – إلكترونية – غذائية) مع ربطها بالبحث العلمي.

في قطاع الزراعة

قانون للأمن الغذائي والاستدامة الزراعية: يضع نظامًا متكاملًا لإدارة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، وتحديد آليات التدخل الحكومي عند الأزمات.

تشريع صناديق لدعم الابتكار الزراعي: لدعم الأبحاث التطبيقية، وتشجيع إدخال المحاصيل الجديدة المقاومة للجفاف والأمراض.

مشروع قانون لتنظيم لزراعة التعاقدية: يلزم الشركات والمصانع الغذائية ببرامج تعاقدية مسبقة مع المزارعين، لضمان تسويق المحاصيل وربط الزراعة بالصناعة.

تشريع خاص بالاستثمار الزراعي الأجنبي المباشر: يحدد إطارًا منظمًا لجذب الاستثمارات في استصلاح الأراضي والمشروعات الزراعية الكبرى.

رابعًا: الأثر المتوقع للتشريعات المقترحة

- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز التصنيع المحلي وتعميق المكون المحلي.
- تقليل معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الصناعة والزراعة والأنشطة المرتبطة بهما.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وخفض فاتورة الاستيراد.
- تعزيز قدرة الدولة على الصمود أمام الأزمات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقة.

- جذب استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعين الصناعي والزراعي نتيجة توفير بيئة قانونية واضحة ومستقرة.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي التطبيقي بما ينعكس على جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية.

المحور الثالث : المحور الاجتماعي

١- العدالة الاجتماعية

أولا: التشريعات القائمة ذات الصلة

- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (وعديد التعديلات).
- قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦.
- قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
- قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته.

ثانيًا: أوجه القصور

- تشتت سياسات الحماية الاجتماعية بين جهات وبرامج متعددة (ضعف التنسيق).
- تغطية ناقصة للفقط العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، وللعمال غير المنتظمين.
- غياب قانون جامع للحماية الاجتماعية يحدد حقوقًا إلزامية وآليات تمويل واستهداف.
- محدودية أدوات تمويل مستدامة للحماية (اعتماد على موازنات سنوية وغير مؤكدة).

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قانون التأمينات لتسهيل إدماج فئات الاقتصاد غير الرسمي في مظلات اجتماعية مرنة (اشتراكات مخفّضة مرحلية، مساهمات مدعومة).
- تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
- لضمان ربط قيمة المعاش الأول بأجر المؤمن عليه الأخير
- نص تشريعي يربط تحويلات الدعم النقدي بمؤشرات الأداء (استهداف، مراجعة دورية، ربط التضخم).
- تعديل قانون الأحوال الشخصية بالشكل الذي يعالج المواد الجدلية، بالشكل الذي يوفر غطاء تشريعي ملائم لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل بشكل الخاص والأسرة بشكل عام.

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون الحماية الاجتماعية الشاملة: إطار وطني موحّد يعرّف الحقوق الأساسية ، آليات الاستهداف، صناديق تمويلية (حوافز ضريبية، جزء من الضريبة العقارية، رسوم تضامنية) وآليات تقييم ومساءلة.

قانون المجلس الأعلى للدعم (المذكور في برنامج الحزب): هيئة مستقلة تشرف على الانتقال من الدعم العيني إلى النقدي وتضمن عدالة التنفيذ والرقابة.

خامسًا: الأثر المتوقع

- توسيع الحماية يقلل الفقر ويزيد الاستهلاك المحلي.
- الانتقال المنظم للدعم النقدي يخفض الهدر ويزيد فعالية الإنفاق الاجتماعي.
- رفع الحد الأدنى للمعاش بما يعادل آخر راتب وظيفي للمؤمن عليه.
- تقليل الفجوة بين أجر العمل ومعاش التقاعد.

٢- المرأة (التمكين والحماية)

أولاً: التشريعات القائمة

- قانون المجلس القومي للمرأة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨.
- نصوص في قانون العمل وقوانين التأمينات تحمي الحقوق الأساسية، وبعض أحكام الجزاء في قانون العقوبات بشأن العنف (لكنها متفرقة).

ثانيًا: أوجه القصور

- ضعف إنفاذ قوانين حماية المرأة من العنف والتحرش، وجود ثغرات في آليات الحماية والدعم (ملاجئ، مسارات قانونية مبسطة).
- فجوة مشاركة اقتصادية وسياسية للنساء (قلة تواجد قيادي/تمثيل برلماني في بعض الدوائر).
- ندرة سياسات تشجيعية للتوظيف النسائي ورعاية الطفل (حضانة – إجازات مرنة).

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تشديد أحكام مكافحة العنف والتحرش في القوانين ذات الصلة، وتسهيل أوامر الحماية وتحسين إجراءات الشكاوى.
- تعديل قانون العمل ليشمل ضمانات أبعد (إجازات أمومة/أبوة مع الحماية الوظيفية، بدلات رعاية طفل، إلخ).
- استحداث تشريع جديد لمواجهة العنف ضد المرأة.
- إدخال حوافز ضريبية للشركات التي تطبق سياسات توظيف وتمكين المرأة (توظيف في مناصب قيادية، برامج تدريب).

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون تمكين المرأة الاقتصادي: حوافز ضريبية/ائتمانية للشركات التي توظف النساء في المناصب الفنية والإدارية، دعم لبرامج ريادة أعمال نسائية، قروض ميسرة لسيدات الأعمال، وبرامج تأمين مخاطر.

قانون الحماية الفعّالة من العنف ضد المرأة: آليات سريعة للإنقاذ، مراكز دعم متكاملة، نظام متابعة قضائي واجتماعي، حماية الشهود.

خامسًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

رفع مشاركة المرأة في القوة العاملة يزيد الدخل الوطني ويقلل الفقر الأسري.

تطبيق حقيقي لقوانين الحماية ينعكس على ثقة المرأة في مؤسسات الدولة ويشجع المشاركة العامة والسياسية.

٣- قطاع التعليم

أولا: التشريعات القائمة

- قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ (قواعد التعليم قبل الجامعي).
- قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.
- قانون المعاهد التعليمية.
- قوانين وقرارات تتعلق بضمان الجودة وصناديق التعليم وبعض البرامج التمويلية.

ثانيًا: أوجه القصور

- عدم تفعيل الإلتزام الدستوري الخاص بالإنفاق على التعليم بنسبة لا تقل عن ٤٪ للتعليم الأساسي + ٢٪ للتعليم الجامعي).
- كثافة صفية عالية في مدارس عديدة، واعتماد واسع على الدروس الخصوصية.
- ضعف الربط بين مخرجات المدارس/الكليات وسوق العمل (خاصة التعليم الفني).
- ضعف البنية التحتية الرقمية والمعرفة التكنولوجية في المناهج.

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قانون التعليم لتفعيل الإلتزام الدستوري من جانب الحكومة بتحقيق مخصصات إنفاق مع جدول زمني (٤٪+٢٪)، وتقنين الحد الأقصى لكثافة الفصول (مثلاً ٣٠ طالبًا) مع تنفيذ مرحلي.
- استحداث نصوص تشريعية صريحة وواضحة تمنع ممارسة الدروس الخصوصية داخل الجهاز التعليمي أو من العاملين فيه مع بدائل مراجعة رسمية.
- تعديلات على قانون الجامعات لتسهيل إنشاء جامعات تقنية/تطبيقية وشراكات مع الصناعة، وتيسير منح الاعتماد لتخصصات مهنية جديدة.

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون التعليم الفني والتطبيقي: إطار موحد لمنظومة التعليم المهني، يربط المناهج بشهادات معترف بها، ويضمن تدريباً عملياً بالتعاون مع المصانع والشركات.

قانون التعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي: يضع معايير لتبني التكنولوجيا في المناهج، بنية تحتية رقمية، تدريب المعلمين، وملف طالب رقمي موحد.

قانون المعلم: يحدد حد أدنى للأجور، معايير مهنية، برامج تطوير مهني إلزامي، وحماية مهنية لمنع الاستغلال في الدروس الخصوصية.

خامسًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

- رفع جودة التعليم وقابلية الخريجين لسوق العمل يقلل البطالة ويزيد الإنتاجية.
- تحجيم الدروس الخصوصية ينقل الجهد نحو تحديث جودة التعليم الرسمي.
- التنفيذ يتطلب: ميزانيات إضافية مرحلية تتماشى مع حجم الدين العام، خطة للتوظيف والتدريب للمعلمين، بنية رقمية ومواد تعليمية رقمية، آليات مراقبة جودة ومؤشرات أداء.

٤.قطاع البحث العلمي

- توجد هيئات قائمة مثل أكاديمية البحث العلمي وبعض النصوص المنظمة للبحث والابتكار لمن تحكمها قوانين متفرقة.
- لا توجد تغطية تمويلية واضحة بمستوى ١٪ من الناتج كما يطالب الدستور، كما لا يوجد تشريعات مستقلة البحث العلمي

أولاً: أوجه القصور

- تمويل بحثي منخفض وبدون آليات تحفيز حقيقية للقطاع الخاص على الاستثمار في ذلك القطاع
- ضعف الربط المؤسساتي بين الجامعات والصناعة وتحويل النتائج إلى منتج تجاري.
- حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم وجود حوافز تجارية واضحة للباحثين.

ثانيًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قوانين الميزانية لربط مخصصات البحث العلمي بنسبة مُلزمة (البرنامج يقترح ١٪ من الناتج).
- تعديلات تشريعية لتحفيز الشركات على الإنفاق في البحث عبر إعفاءات ضريبية أو حساب خصم ضريبي عن النفقات البحثية.

ثالثًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون حوافز البحث والابتكار: منح مِنح تنافسية، حوافز ضريبية، صناديق استثمار بحثي تمويلية، حوافز للشراكات جامعة-صناعة.

قانون حماية الملكية الفكرية المحدث: تحديث القوانين لتهيئة بيئة براءات مبتكرة، تسريع إجراءات حماية براءات الاختراع، وسياسات مشاركة العائدات البحثية مع المبتكرين.

رابعًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

- زيادة الاستثمار في البحث يؤدي إلى منتجات محلية مبتكرة ويعزز التنافسية الصناعية والزراعية.
- مطلوب إنشاء صناديق تمويلية عامة-خاصة، سياسات تسويق للابتكار، منصات لنقل التكنولوجيا، وإطار قانوني واضح لتوزيع المنافع بين الجامعات والمستثمرين.

٥. قطاع الصحة

أولاً: التشريعات القائمة ذات الصلة

- قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.
- قوانين مزاولة المهن الطبية، وقوانين الطوارئ والصحة العامة.

ثانيًا: أوجه القصور

- تمويل الصحة دون مستوى مطلوب (البرنامج يطالب بزيادة للإنفاق إلى ٣٪ من الناتج).
- تغطية غير كاملة لبعض الفئات (الأمراض المزمنة والسرطان تحتاج إجراءات خاصة).
- ضعف التصنيع المحلي للأدوية والاعتماد على الواردات.
- تفاوت جودة الخدمات بين الحضر والأقاليم.

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قانون التأمين الصحي لضمان تمويل مستدام (جزء من تمويله من ضرائب موجهة مثل رفع ضريبة التبغ أو رسوم بيئية مخصصة).
- إدراج آليات خاصة لدعم مرضى الأمراض المزمنة والسرطان (بطاقة خدمات، إعفاءات ضريبية، تسهيلات نقل).
- تعديل أوامر مزاولة المهنة لاحتساب بدل عدوى واضح ومنظم ولضمان حوافز للأطقم الطبية.

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون التصنيع الدوائي الوطني: حوافز استثمارية، آليات حماية للسوق المحلي، دعم للبحث الدوائي واللقاحات، سياسة مشتريات عامة تفضيلية للمنتج المحلي بشرط الجودة.

قانون الصحة الوقائية والتحصين: آليات لتتبع الأمراض المزمنة، برامج وقائية وطنية، شبكة رصد وبنوك بيانات صحية رقمية.

خامسًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

- توسيع التغطية وجودة الخدمات يخفض الأعباء المالية للأسر ويزيد القدرة الإنتاجية القومية.
- تشجيع التصنيع الدوائي يقلّل الاعتماد الخارجي ويخفض تكاليف العلاج.
- يحتاج التنفيذ إلى جدول زمني لتمويل التأمين الصحي، وإدارة مخاطر مالية، وتعزيز القوى البشرية الصحية (تدريب وتوظيف)، وتحديث منظومة المشتريات العامة.

٦. قطاع الإسكان

أولاً: التشريعات القائمة ذات الصلة

- قانون الإسكان الاجتماعي (أطر تنفيذية ومشروعات)
- قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨
- تشريعات التمويل العقاري ومبادرات وزارة الإسكان.

ثانيًا : أوجه القصور

- مشروعات الإسكان الحكومية في كثير من الأحيان لا تلائم احتياجات الطبقة الوسطى (الأسعار، المساحات، الشروط المالية).
- آليات التمويل العقاري تظل ضاغطة (فترات سداد قصيرة، مقدمات عالية، فوائد مرتفعة).
- وجود عقارات آيلة للسقوط ونقص إجراءات إنقاذ سريعة وسكن بديل ملائم.

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قواعد تسعير وحدات وزارة الإسكان (استثناء قيمة الأرض من احتساب السعر النهائي أو صيغة بديلة)، تعديل شروط الدفع المقدم (خفض أو إلغاء ٢٥٪ مقدم) وإطالة مدد التقسيط حتى ٤٠ سنة للفئات المستهدفة.
- تعديل قانون البناء لتسهيل تراخيص الإسكان الاجتماعي والبناء المستدام، وضمان حد أدنى لصافي المساحة (مثلاً لا يقل عن ٨٠ م² صافي كما يطلب البرنامج).
- تشديد تطبيق آليات حصر المباني الخطرة ووضع قواعد إجبارية لنقل السكان وتقديم بدائل عادلة.

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون التمويل العقاري المرن: آليات تمويل طويلة الأجل مدعومة حكوميًا لفئات الطبقة الوسطى، أدوات ضمان مخاطر، وصيغ تمويل إسلامي/مبتكر.

قانون المدن المستدامة المتكاملة: قواعد إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة (خدمات، عمل، سكن) مع حوافز استثمارية للمنشآت المنتجة داخل المدن الجديدة.

خامسًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

- سياسات تمويل مرنة وتعديل تسعير الإسكان يزيد الإقبال على مشروعات وزارة الإسكان ويخفض الضغوط السكنية.
- مطلوب حزمة تمويلية من البنوك وصناديق الإسكان، لضمان أسعار متوازنة، وآليات رقابة قوية لمنع المضاربات.

٧- قطاع الفنون والثقافة

أولاً: التشريعات القائمة ذات الصلة

- قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.
- قانون صندوق التنمية الثقافية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩١.
- تشريعات وإجراءات تنظيمية لنقابات المهن الفنية ومؤسسات ثقافية حكومية.

ثانيًا: أوجه القصور

- ضعف إنفاذ حقوق الملكية الفكرية خاصة في الفضاء الرقمي (قرصنة، انتهاكات تصميمات الآثار).
- نقص إطار تشجيعي للصناعات الثقافية (سينما، موسيقى، ألعاب إلكترونية، نشر).
- تمويل محدود للقطاع الثقافي وضعف سياسات تصدير الثقافة/المنتج الثقافي.

ثالثًا: التعديلات المقترحة

- تحديث قانون حماية الملكية الفكرية ليتضمن أحكامًا واضحة للبيئة الرقمية، كما لتسريع إجراءات التقاضي في قضايا الملكية.
- تعديل قواعد عمل صناديق الدعم الثقافي لمنح أطرًا أكثر مرونة للتمويل والمشروعات الإبداعية.

رابعًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون الصناعات الثقافية والإبداعية: حوافز إنتاجية وضريبية، تسهيلات تصديرية، صناديق إحلال وتجهيز، ودعم تدريب مهني للفنانين والكوادر الإبداعية.

قانون حماية التراث المادي وغير المادي: آليات لحفظ التراث غير المادي (طقوس، حرف، تصميمات أثرية)، حماية تصميمات الآثار من الاستغلال التجاري غير القانوني.

خامسًا: الأثر المتوقع وملاحظات تنفيذية

- تعزيز الصناعات الثقافية يولّد وظائف ويصنع صادرات خدماتية (سينما، محتوى رقمي، سياحة ثقافية).
- مطلوب تحديث البنية الرقمية لحماية الأعمال، تعاون بين إبداعات الدولة والقطاع الخاص، وبرامج تدريب وتصدير.

المحور الرابع : المصريين بالخارج

أولاً: القوانين القائمة ذات الصلة

- قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة ورعاية المصريين في الخارج.
- قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وتعديلاته.
- قانون تنظيم بعثات الدولة والأجهزة الحكومية والبعثات الدراسية بالخارج.
- القوانين المنظمة للانتخابات والتي سمحت بتصويت المصريين بالخارج (مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية).
- قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات (قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩) التي تتضمن بعض المواد الخاصة بالعاملين في الخارج.

ثانيًا: التعديلات المقترحة

- تعديل قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج (١٩٨٣/١١١).
- إضافة مواد تلزم بإنشاء صندوق استثماري خاص بالمصريين بالخارج.
- إلزام وزارة الهجرة أو الجهة المختصة برقمنة الخدمات القنصلية.
- تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات (٢٠١٩/١٤٨):
- استحداث نظام شرائح مرن للاشتراكات التأمينية للعاملين بالخارج يتناسب مع الدخل ومستوى المعيشة بالدول المضيفة.
- تخفيف أو إلغاء الغرامات المقررة على التأخير، وتقديم إعفاءات للفئات محدودة الدخل.

تعديل قانون البعثات التعليمية:

- النص على إلزام الدولة بدعم المدارس المصرية بالخارج وربطها بالمناهج الوطنية.

ثالثًا: التشريعات المستحدثة المقترحة

قانون إنشاء هيئة وطنية للمصريين بالخارج:

- تكون الجهة التنفيذية الموحدة لإدارة ملف المصريين بالخارج.
- تتبع نائب رئيس الوزراء للإصلاح الإداري.

قانون صندوق استثمار المصريين بالخارج:

- ينظم إصدار سندات دولارية، شهادات ادخار، وأدوات استثمارية مضمونة.
- يحدد قواعد إدارة مستقلة وفق معايير الحوكمة والشفافية.

قانون حماية حقوق العمالة المصرية بالخارج:

- ينظم توقيع اتفاقيات عمل ثنائية مع الدول المضيفة.
- ينص على إنشاء وحدات دعم قانوني داخل السفارات والقنصليات.

قانون إنشاء صندوق تكافل لأسر المصريين بالخارج:

- يقدم دعمًا ماليًا في حالات الطوارئ أو الكوارث.

قانون إصلاح مبادرات الدولة للمصريين بالخارج:

- ينص على عقود ملزمة وشفافة في مبادرات السيارات والإسكان.
- يلزم بجدول زمني واضح للتسليم أو التعويض.
- يفرض آلية ضمان مالي لحماية حقوق المستفيدين.

رابعًا: الأثر المتوقع

- تعزيز ثقة المصريين بالخارج في مؤسسات الدولة وبرامجها.
- زيادة حجم الاستثمارات وتحويلات المصريين بالخارج بصورة آمنة ومستدامة.
- تحسين جودة الخدمات القنصلية وتقليل تكلفتها.
- رفع معدلات المشاركة السياسية وتمثيل المصريين بالخارج تمثيلًا حقيقيًا.
- تعزيز الهوية الوطنية واللغة العربية بين أبناء الجيلين الثاني والثالث.
- ضمان الحماية القانونية والاجتماعية للعمالة المصرية بالخارج وأسرهم.
- بناء جسر مستدام يربط المصريين بالخارج بالمشروع الوطني ويحولهم إلى قوة تنموية ودبلوماسية ناعمة لمصر.

خاتمة :

إن الأجندة التشريعية لحزب العدل تنطلق من رؤية واضحة قوامها أن الإصلاح الحقيقي لا يتحقق إلا عبر بنية تشريعية و رقابية متطورة داخل مجلسي النواب والشيوخ تستجيب لاحتياجات المجتمع وتستشرف المستقبل، فقد تناول المحور الأول الإصلاح الإداري والهيكلي، باعتباره المدخل الأساسي لبناء دولة قوية حديثة تقوم على الكفاءة والشفافية، وهو ما يتطلب تعديلات جذرية في القوانين المنظمة لمجلس الوزراء والجهاز الإداري ووضع آليات واضحة للمساءلة والرقابة.

وجاء المحور الاقتصادي ليؤكد أن الصناعة والزراعة هما جناحا التنمية المستدامة، وأن بناء قاعدة إنتاجية قوية يتطلب إصلاح التشريعات القائمة وتبني قوانين جديدة داعمة للصناعات الاستراتيجية والزراعة الذكية والأمن الغذائي، بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أما المحور المجتمعي فقد ركز على العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة وتطوير التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان والثقافة والفنون، إدراكًا أن الإنسان هو الثروة الحقيقية وأداة النهضة، فجاءت الأجندة التشريعية لتضع حلولًا واقعية عبر تحديث القوانين التعليمية والصحية والإسكانية، ودعم المنظومة البحثية، وإرساء حقوق المرأة، وتعزيز دور الثقافة والفنون كقوة ناعمة تدعم الهوية الوطنية.